في الممالك وتشتتهم في الاقطار وكيف يمدون سواعدهم لمساعدة اخوانهم ومعاضدة قومهم من وراء البحار وشعوف الجبال . ولم يصدهم تنائي الديار عن المواصلة في الافكار والتعاون بالدرهم والدينار ، الذي يحقق به كل أمل ، ويناط به كل عمل ..

فيا أيها القانعون بالخمول أقنعوا رؤسكم (ارفعوها) وحدقوا أبصاركم وانظروا ماذا تفعل الشعوب والامم . اصيخوا لما تتحدث به العوالم عنكم . أترضون ان يسجل في جرائد جميع الدول ان فقراء اضعف الشعوب الذين تفظهم جميع الحكومات من بلادهاهم من العلم والمعرفة باساليب العمران وطرقه بحيث يقدرون على امتلاك بلادكم واستعمارها وجعل أربابها اجراء واغنيائها فقراء .... تفكروا في هذه المسألة واجعلوها موضوع محاورتكم لتتبينوا هل هي حقة أم باطلة صادقة أم كاذبة ثم اذا تبين لكم انكم مقصرون في حقوق أوطانكم وخدمة أمتكم وملتكم فانظروا وتأملوا وتفكروا وتذاكروا وتحاوروا وتناظروا في مثل هذا الامر فهو اخلق بالنظر من اختلاق المعايب ، وانتحال المثالب ، والصاقها بالبرآء ، وأحرى بالمحاورة من التذمح والتجني على اخوانكم فان في الخير شغلاً عن الشر ، وفي الجد مندوحة عن الباطل ، «وما يتذكر الا من ينيب»

☆(رئيس الولايات المتحدة والحرب)☆

يتشوف العالم الآن للوقوف على ماعساه يحدث بين الولايات المتحدة واسبانيا . والانظار كلها شاخصة الى مستر ماكنلي رئيس جمهورية الولايات المتحدة وكتاب السياسة يقولون ان الحرب والسلم بين يديه

وربما يخطر في بال القارىء ان حكومة تلك البلاد جمهورية والحكم في البلاد الجمهورية للأمة والرئيس ليس الا منفذاً لما يقرره نواب الامة وشيوخها. ونحن ننقل من القانون الاميركي ما يتعلق بسلطة الرئيس ليعلم القراء ان مايقوله الكتاب هو عين الصواب فنقول. ان شرائع جمهورية الولايات المتحدة تختلف عن شريعة الجمهورية الفرنساوية وغيرها اختلافاً كثيراً. ذلك ان السلطة في تلك الولايات موزعة على اصحابها توزيعاً لايدع للبعض حق المداخلة في شؤون البعض الآخر. وغني عن البيان ان السلطات في هيئة كل حكومة ثلاث تشريعية وتنفيذية وقضائية فكل واحدة من هذه السلطات منفصلة في أميركا عن الاخريين انفصالاً تاماً ولا يد لها البتة في غير شؤونها الذاتية. فرجال السلطة التشريعية يضعون القوانين ورجال السلطة التنفيذية ينفذونها ورجال القضاء يراقبون سير السلطتين. فلا يجوز مثلاً للوزراء المداخلة بالشؤون التشريعية كتقديم مشروع قانون الى مجلسي الامة أو البحث في أمر من أمورهما بل ليس لهم دخول ذينك المجلسين البتة. وكذلك لا يجوز لرئيس الجمهورية ان يعرض مشروع قانون على المجالس أو المداخلة بشؤونها التشريعية فانه مع الوزراء أصحاب السلطة التنفيذية ولا يد لهم في الامور التشريعية.

وقد يظن البعض بناء على ماتقدم ان رئيس الجمهورية آلة بيد المجالس النيابية والحقيقة ان له من السلطة القانونية ما ليس لكثير غيره من رؤساء الحكومات الجمهورية.

فهو اذا اراد وضع قانون لم يتقدم به مشروعاً الى المجالس من عند نفسه بل يوعز الى أحد انصاره السياسيين من أعضاء مجلس الامة أو

السنات فيقترح هذا العضو على المجلس الاقتراح المطلوب فيضعه المجلس موضع البحث والمناقشة وبذلك يتم ما أراده الرئيس .

فهو اذاً قادر على اقتراح وضع القوانين ان لم يكن مباشرة فضمناً وهذا ماجرى أمس في مشروع العشر قملايين جنيه التي قررتها المجالس للدفاع عن الوطن فان الرئيس أوعز الى صديقه النائب مستر كنون ان يقترح ذلك على المجلس ثم ذلك على ماتقله الينا الرسائل البرقية .

أما وقد علمنا الآن ان للرئيس حيلة في وضع النظامات التي يرى لزومها بقي لنا ان نعلم مقدار مالرئيس من السلطة وما يكون من أمره عند خروج أحد المجلسين عن سواء السبيل بتقريره ما لا ينطبق على المصلحة العامة وسياسة الرئيس .

نقول ان للرئيس والحالة هذه سلطة الاعتراض على المجلس فيما قرره وارجاع قراره اليه ليعيد النظر فيه مشفوعاً برسالة منه يظهر فيه وجه الخطأ ورأيه في الوجهة التي يجب على المجلس قصدها مراعاة للحق أو للمصالح العام . وعلى الرئيس حينئذ ان يطبع صورة ذلك القرار والرسالة التي بعث بها الى المجلس وينشرها في البلاد لتطلع الامة عليها وتبدي رأيها فيها . وعند بحث المجلس في هذا القرار المردود لايكون تقرير رفضه أو قبوله الا باكثرية ثلثي الاعضاء وبعد قراءته ثلاث مرات في المجلس . فان بقي المجلس مصراً على قراره كان للرئيس ارسال ذلك القرار للمجلس الثاني بالصورة الاولى بعد نشره ونشر آرائه فيه لتقف الامة عليها وتكون الحكم فيها . وغني عن البيان ان المجلسين لا يستطيعان في هذه الحال ان يحكما حكما لا يرضاه الرأي العام لان الشعب لهما بالمرصاد وهو الحكم

الاعلى في تلك البلاد المقدسة

ومن المعلوم ان اشهار الحرب مختص بالمجلسين لا برئيس الجمهورية. غير ان للرئيس حق الاقتراح ضمنا وحق الاعتراض مباشرة كما ذكرنا. فان أراد المجلسان اعلان الحرب الآن كان له ان يقترح على انصاره الاعضاء ان يقاوموا مريدي الحرب أشد مقاومة . فان غلبوا على رأيهم وقرر اشهار الحرب كان للرئيس ان يرد ذلك القرار للمجلسين ليعيدا فيه النظر ويقرره باكثرية ثلثي الاعضاء لا باكثرية قليلة بعد ان ينشر سلامة آرائه في المسألة . ولا يعدم حينئذ من عقلاء الامة الاميركية من يرون رأيه الصحيح في ايثار السلم على الحرب والتمدن على البربرة فيتكاتفون على الوقوف في وجه من يريدون اضرام نار الحرب للتشفي والانتقام أو للربح من وراء المضاربة والالتزام

فيا مرحبا بكل خير لما رواه روتر من عزم اسبانيا على استرجاع سفيرها من الولايات المتحدة حين تصديق الرئيس مكنلي على قرار مجلس الامة . ذلك انها ترى في تصديق الرئيس اعلانا للحرب وقطعا للامل في السلم أما تقرير المجلس فلا تبالي به اذ للرئيس مكنلي ان يرده بالصورة الآنفة

اذا صدق من قال بان السلم والحرب بين يدي مستر مكنلي رئيس الجمهورية فجدنا لو يحقق آمال محبي السلام في تغليب الحلم والعقل على الطيش والجهل وحب الانتقام

«ف»